يبحث عن مفهوم الكلي ولا يبحث عن حصوله فتامل الطبيعي من الطبايع
والانسان غير الطبايع من الحيوان والانسان كما لا يخفى ومعروضه اي معروض هذا المفهوم
يسمى كليا طبيعيا كالانسان والحيوان وغيرها ان طبيعي من الطبايع اي حقيقة
من الحقايق والمجموع من المعروض الذي هو الكلي الطبيعي والعارض الذي
هو الكلي المنطقي وهو الحيوان المقول على كثيرين يسمى كليا عقليا اذا
تحقق بالاتي العقل والمنطقي ايضا كذلك لان وجه التسمية لا يطرد وكذا يعتبر
هذا الوجوه التسعة في الانواع الخمس فيكون جنس منطقي وهو مفهوم الجنس
وجنس طبيعي وهو الحيوان مثلا وجنس عقلي وهو المجموع منهما الذي هو
الحيوان المقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو وكذا
النوع والفصل والخاصة والعرض العام واعلم انه اختلف في وجود الكلي
الطبيعي فقال اكثر الحكماء ان الكلي الطبيعي يعني الطبيعة المعروضة للكلية من حيث
هي هي لا بشرط عروض الكلية موجودة في الخارج بوجود هو عين وجود
افراده الشخاصه لا بوجود مغاير لها فعلمنا بالبديهة ان الانسان
والحيوان وامثالهما موجود في الخارج بلا شبهة وقال اكثر المتاخرين
ان الطبيعة من حيث هي ليس باحد الكليات والكلي الطبيعي هو الطبيعي من
حيث انها معروضة للكلية او صالحة لعروضها حتى لا تنقض بالجزء الطبيعي
فانه الطبيعي من حيث انها معروضة للجزئية او صالحة لعروضها حتى لا ينتقض
الكلي العقلي لان من العارض والمعروض شرط العارض وقالوا
ان الموجود في الخارج منه ليس الا الفرد ووجود الكلي الطبيعي ليس الا بعيني
وجود اشخاصه وسماه المصنف العلامة ذكر حضنا وقال والحق وجود
الطبيعي في وجود اشخاصه والحق ما حققناه ان النزاع بينهما لفظي
وكل حزب بما لديهم فرحون وفي تحقيق هذا مبحث فصلنا في حواشي التهذيب

خاتمة

خاتمة في بيان المعرف وعرفه بالخاتمة لانه المقصود والاصل من المقصود
فاذا تم الكلام في معرف الشيء ما يقال اي يحمل عليه اي على الشيء الذي
هو المعرف بحسب الظاهر اذ الاحمل بحسب الحقيقة بين المعرف والمعرف فكما احتمل
بين السؤال والجواب في الكليات المقولة في جواب ما هو واي شيء فان المقصود
للمعرف يعسر له تقاس بنفس في ذهنك صورة شيء فانه اذا قال الانسان حيوان
ناطق لم يرد به الحكم على الانسان بالحيوان الناطق بل اراد بنفس الانسان
الحاصل في الذهن تصوره تارة وهو الوجه المعلوم بصورة الحيوان الناطق
وهو الوجه المحمول المقيد بصورة بهذا الوجه وان كان هذا الوجه تمام ذاتيا له
فالمفاد هو الكثير والاخص اجزاء وصفاته فقوله ما يقال عليه كالجنس يشمل
سائر الكليات المحمولة وقوله لافادة تصوره يخرج عنه ما لم يكن الغرض
منه ذلك ويشترط في المعرف امران الاول ان يكون المعرف مساويا في
الصدق والتحقق للموف بحيث كلما صدق عليه المعرف صدق عليه المعرف
وكلما صدق عليه المعرف صدق عليه المعرف ليكون التعريف جامعا
مانعا الثاني ان يكون المعرف اجلى واظهر من المعرف عند العقل ممن له
التعريف اولم يعد بصورة هو الاجلى ولو كان مساويا واجلى بتصور المعرف
ولما اشترط المساواة في الصدق فلا يصح التعريف بالاعم من المعرف
لانه قاصر عن التعريف فان المقصود منه امتيازه عن جميع ما عداه
وذلك لا يفيد ذلك لا يكون مطردا مانعا من دخول الغير والاصح التعريف
بما هو الاخص منه ايضا لانه لا يفيد تعريف جميع افراده بل يخرج عنه بعض
افراده فلا يكون منعكسا جامعا لجميع افراده وما اختاره المصنف العلام
هو المشهور ولكن المحققين اغتصوا ذكر الشرط بالتعريف التام واما
مطلق التعريف فلم يشترطوا فيه المساواة لان المقصود منه التصور وان كان

Copyright King University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)